Strategy Of Urban Resilience For Reconstruction The Destroyed Cities In Syria "Case study: Baba Amr Neighborhood – Homs"

Dr. Safaa Mayya*

(Received 20 / 1 / 2020. Accepted 26 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The term Reconstruction in Syria is deliberated permanently, but there is no comprehensive strategy to carry out that process after the current crisis in Syria since 2011, Which its complex negative effects reflected in the whole of the Syrian governorates clearly on the development performance in terms of both quantity and quality without a meaningful response or Resilient, effective management adapted to the emergency changes, so the importance of research is in developing a comprehensive strategy to manage this crisis and turn it into an opportunity for a successful reconstruction process that works according to the principles of urban resilience, based on establishing a theoretical base about terms and concepts related to urban resilience, its principles and characteristics, as well as developing standards for measuring the performance of cities towards resilience through analyzing several studies, research which have developed urban resilience measures, and it also deal with the analysis of resilience practices in various global cities to conclude solutions and policies that motivate to it in a line with the reality of the study case, Then research depended on analytical method in studying and evaluating the trends and methodology of the current reconstruction process in Syria, trying to develop the stages of reconstruction to be more resilient and to determine the extent of the defect in the policies and laws and the planning foundations. For preparing to suggest an appropriate urban resilience strategy for reconstruction of the destroyed Syrian cities and activating it in the neighborhood of Baba Amr – for example- to be a successful resilient and realistic sustainable neighborhood model can be emulated in other destroyed neighborhoods in Syria.

Keywords: Urban Resilience, Measures Of Urban Resilience, Urban Sustainability, Reconstruction, Resilient Cities.

* **Assistant Professor- Faculty of Architect- Department of City Planning and Environment- Tishreen University- Lattakia- Syria.**

استراتيجية المرونة الحضرية لإعادة إعمار المدن المدمرة في سورية
" دراسة حالة حي بابا عمرو– حمص"

د. صفاء ميّا*

(تاريخ الإيداع 20 / 1 / 2020. قُبِل للنشر في 26/ 8 / 2020)

□ ملخّص □

يتداول مصطلح إعادة الإعمار في سورية بشكل دائم، ولكن ليس ثمّة استراتيجية شاملة لرسم الطريق لهذه العملية للقيام بها عقب الأزمة الراهنة التي تشهدها سورية منذ عام2011، والتي انعكست آثارها السلبية المعقدة في مجمل المحافظات السورية وبشكل واضح على الأداء التنموي من الناحية الكمية والنوعية معاً، دون وجود استجابة مجدية أو إدارة مرنة فعالة متكيفة مع التغيرات الطارئة، من هنا تأتي أهمية البحث في تطوير استراتيجية شاملة لإدارة هذه الازمة وتحويلها إلى فرصة لعملية إعادة إعمار ناجحة تعمل وفق مبادئ المرونة الحضرية، انطلاقاً من تأسيس قاعدة نظرية حول المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالمرونة الحضرية ومبادئها وسماتها، وكذلك تطوير معايير قياس أداء المدن نحو المرونة من خلال تحليل عدة دراسات وأبحاث مختلفة قامت بتطوير مقاييس المرونة الحضرية. يتناول البحث أيضاً تحليل ممارسات المرونة في مختلف المدن العالمية لاستنتاج الحلول والسياسات التي تحفز لها بما يتلاءم مع واقع حالة الدراسة، ليعتمد بعد ذلك المنهج التحليلي في دراسة وتقييم توجهات وآلية عمل إعادة الإعمار الحالية في سورية محاولاً بذلك تطوير مراحل إعادة إعمار لتكون أكثر مرونة، والوقوف على مدى الخلل في السياسات والقوانين وأسس التخطيط الناظمة لها، **تمهيدا لاقتراح استراتيجية المرونة الحضرية المناسبة لإعمار المدن السورية المدمرة وتفعيل العمل بها في حي بابا عمرو–على سبيل المثال لا الحصر– ليكون أنموذجاً ناجحاً واقعياً لحي مرن مستدام يمكن ان يحتذى به في باقي الأحياء المدمرة في سورية.**

الكلمات المفتاحية: المرونة الحضرية، مقاييس المرونة الحضرية، الاستدامة الحضرية، إعادة الإعمار، المدن المرنة.

* **مدرسة – كلية الهندسة المعمارية، قسم تخطيط المدن والبيئة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

غالباً ما ينظر إلى عملية إعادة الإعمار ما بعد الحروب على أنّها بناء ما تهدّم من الهيكل العمراني فقط، وبذلك أُهمِلت بقية مكونات النسيج الحضري والتي تُشكل البنية الفيزيائية الشاملة التي تعكس جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يجعلها بعيدة عن المفهوم المستدام والمرن للمدن والقادر على الاستعداد لمواجهة التغيرات المستجدة، كما هو حال المدن السورية التي واجهت أزمة صُنفت من أكبر الأزمات الإنسانية تسببت في تدمير رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي تجاوز القدرة على مواجهته، لا سيما في ظل أنماط التنمية المتبعة والمرتبطة بغياب إمكانيات مؤسساتية (تخطيطية وتنظيمية) لم تكن تأخذ بالاعتبار مسألة التأهب للأزمات والكوارث وإدارتها. تجلّى ذلك في حلول وتوجهات إعادة الإعمار في المدن السورية عموماً وفي حي بابا عمرو في مدينة حمص بشكل خاص، والتي لم تتعدّ مسألة إصدار قوانين تنظيم مناطق سكنية محددة لم تُمهد لعملية إعادة إعمار حقيقي، بل أهملت التأثر الكبير الحاصل على الأداء التنموي كماً ونوعاً؛ في حين أنّ الأمر يتطلب العمل وفق نهج ابتكارية مرنة توفر إطاراً استراتيجياً وبتوجيه إنمائي. تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتطوير عملية إعادة الإعمار في سورية لتكون وفق مبادئ **المرونة الحضرية Urban Resilience** التي تعتبر جزءاً هاماً من أجندة التنمية الحضرية المستدامة تزود نهجاً استباقياً إزاء التحديات المتنامية ضمن المدن وتجعلها أكثر استجابة وأماناً للمستقبل.

إشكالية البحث

تواجه عملية إعادة الإعمار في سورية مجموعة تحديات تتطلب إعادة النظر في النهج التخطيطية التقليدية، واتباع حلول إبداعية مبتكرة تنطلق من مبادئ المرونة الحضرية لإدارة الأزمة الراهنة بكفاءة ومواكبة التغيرات السريعة وخاصة في ظل الإشكاليات المتعددة والتي تتمثل في:

- مواجهة المدن السورية وأحيائها بما فيها حي بابا عمرو لعدة إشكاليات تنموية كان لها الأثر الواضح في تأجيج الأزمة وعدم القدرة على إدارتها.
- غياب مفهوم المرونة الحضرية في الخطط والسياسات الوطنية، ترافق ذلك مع عدم وجود مقاييس للمرونة تقيس مدى إمكانية قدرة المدن السورية على مواجهة آثار الازمات، وانعكاسها على نتائج خطط عملية الإعمار الحالية المتبعة.
- سيطرة القوانين والتشريعات التقليدية على الإجراءات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية؛ وبالتالي على عملية إعادة الإعمار في سورية وقد ارتبط ذلك بغياب استراتيجية وآلية عمل فعالة لإعادة الإعمار تعكس توجهات ومبادئ المرونة.

تتجلّى هذه الاشكاليات في تأثيرات الأزمة الراهنة على معظم أحياء المدن السورية بما فيها حي بابا عمرو، حيثُ الوضع الاقتصادي والاجتماعي السيء وحجم الخراب الحاصل في أماكن السكن والعمل والبنية التحتية والانقسام الاجتماعي، وغير ذلك من الإشكاليات المتداخلة التي يمكن ان تشكل فرصاً لإيجاد حلول واسراتيجيات مرنة لإنقاذ حي بابا عمرو وغيره في باقي أحياء المدن السورية، هذا بدوره يطرح مجموعة من التساؤلات التي يجب الإجابة عليها:

- كيف يمكن تحويل التّحديات إلى فرص لإعادة إعمار ناجحة في المدن السورية، هل العمل وفق مبادئ المرونة الحضرية يساهم في ذلك؟
- ماذا تعني المرونة الحضرية وما هي مبادئها واستراتيجيتها، وما الفرق بينها وبين استراتيجية إعادة الإعمار التقليدية؟
- ما هي المعايير التي يجب الاعتماد عليها لقياس مدى استجابة المدن لتحقيق المرونة الحضرية المستدامة؟
- هل يساهم تطوير مقاييس خاصة بمرونة المدن وتقييم السياسات على أساسها في زيادة فاعلية عملية إعادة الإعمار؟

- من هي الجهة المسؤولة عن عملية إعادة إعمار في سورية وأحيائها، وما هي الآلية والقوانين والتشريعات التي تعمل بموجبها وما مدى فاعليتها، وهل تكفي هذه الجهة للقيام بعملية إعادة إعمار فعالة أم هناك أداوار لجهات أخرى ؟
- ماهي أولويات العمل لإدارة الأزمة في سورية بما يحقق مرونة مدنها وزيادة قدرتها على الصمود ؟

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى وضع استراتيجية أكثر مرونة وشمولية لإعادة الإعمار في سورية، تنطلق من مبادئ المرونة الحضرية المستدامة لإدارة الأزمة الراهنة. وتفعيل العمل بها في أحد أحياء المدن السورية المدمرة (حي بابا عمرو في مدينة حمص) ليكون أنموذجاً لحي مرن ومستدام يمكن أن يحتذى به في باقي أحياء المدن السورية، وذلك من خلال السّعي لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- ✓ توضيح المفاهيم النظرية المرتبطة بالمرونة الحضرية ومبادئها وسماتها ودراسة التوجهات العالمية المختلفة لتجسيدها.
- ✓ محاولة تطوير مقاييس للمرونة الحضرية وربطها بالمجالات التنموية لتكون أكثر شموليةً ومساهمةً في توجيه المدن نحو الاستدامة والمرونة.
- ✓ تطوير مراحل إعادة الإعمار في سورية لتصبح أكثر مرونة، ولتواكب التغيرات التي تحدثها الازمات والكوارث.

طرائق البحث ومواده:

اعتُمد في إعداد البحث عدة خطوات انطلقت من تأسيس قاعدة نظرية حول مفهوم كل من إعادة الإعمار، والمرونة الحضرية ومبادئها وسماتها ومعاييرها المختلفة ومراحلها المعتمدة في عدد من الدراسات والأبحاث، بهدف التّوصل إلى معايير وسياسات فاعلة، وتطوير المراحل الاستراتيجية لإعادة الإعمار في سورية، وكذلك إجراء تقييم لمختلف تجارب الدول العالمية التي قامت بتطوير حلول وسياسات لإعادة إعمار مدنها وفق مبادئ المرونة الحضرية، والمقارنة بينها لاستنتاج أهم الاجراءات التي تساهم في تطوير استراتيجية مرنة وشاملة لإعادة الإعمار. ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ اعتماد المنهج التحليلي التطبيقي من خلال تحليل وتقييم للواقع التنموي الراهن في المدن السورية في ظل الأزمة لتقدير الأضرار، وتحديد الاحتياجات، وتحليل أنماط الاستجابة المتبعة لإدارة هذه الأزمة، وتقييم الأطر الإدارية والقانونية التخطيطية تمهيداً لتفعيل العمل باستراتيجية المرونة الحضرية وتطبيقها في حي بابا عمرو– موضوع الدراسة، وصولاً إلى عرض أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بتطوير آلية عمل فعالة لإعادة إعمار مدن أكثر مرونة واستدامة في سورية.

1- الإطار النظري: تعاريف ومفاهيم خاصة بإعادة الإعمار والمرونة الحضرية

بهدف تطوير استراتيجية شاملة لإعادة إعمار مدن أكثر مرونة واستدامة، يجب تحديد مفهوم عملية إعادة الإعمار، وكذلك مفهوم المرونة الحضرية ومبادئها ومعاييرها وسماتها والاتجاهات العالمية لتحقيقها وخطوات استراتيجيتها.

- **إعادة الإعمار:** مصطلح إعادة الإعمار يطلق كناية عن إعادة بناء دائم، أو استبدال العناصر المعمارية المتضررة، أو إصلاح في قطاع الخدمات والبنية التحتية وإعادة تأهيل السكان المتضررين**[23]**، ولكن وفق هذا المفهوم فإنّ عملية إعادة الاعمار تقتصر على عملية البناء عقب الأزمة وتهمل الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوثها؛ حيث لا تتوقف عملية إعادة الاعمار على خطوات ما بعد الكارثة فحسب بل تمر بإطار زمني يتضمن ثلاث مراحل، بدءاً من مرحلة ما قبل الكارثة **(الأزمة)**، وأثنائها، وبعدها**[4]**، وبذلك تتيح الفرصة أمام تحقيق تنمية المدن المدمرة بشكلٍ مستدام والاستثمار الإيجابي لهذه الكوارث من خلال إعادة النظر في النهج التخطيطية التقليدية وإدماج مبادئ الاستدامة في

خطط إعادة الإعمار، وتطوير نهج ابتكارية تأخذ بالاعتبار الإشكاليات الموجودة قبل وبعد الأزمة، وهذا ما يتجسد في استراتيجية المرونة الحضرية القابلة للتكيف مع المتغيرات واتخاذ خطوات استباقية للحد من مخاطر الازمات من خلال إدخال المراقبة والتحذير المبكر لحماية البنية التحتية والأصول المادية.

- **المرونة الحضرية Urban Resilience**: مصطلح ظهر نظرياً لأول مرة عام (1970) في المجال الايكولوجي، وذلك بعد أن كان يتم دراسة المرونة من منظور تقليدي الذي يعتبر وجود توازن في حالة واحدة وفق المرونة الهندسية؛ بينما في المرونة البيئية فإنها تتضمن حالات توازن متعددة وبالتالي تسمح بالثبات الدائم والتكيف مع المتغيرات. يعترف هذا التّصور في النظام البيئي بأنّ المدينة تتكون من أشكال متنوعة من الثبات حيث ميّز علماء الاجتماع أن التجمعات البشرية ليست أنظمة معزولة، وتعمل المدن كأنظمة اجتماعية واقتصادية وبيئية مترابطة ومتكاملة، لذلك يُظهِر التوازن بين النظام الهندسي والبيئي المرونة على أنّها عملية تحويل المخاطر والتحديات إلى فرص والتكيف مع الظروف المتغيرة. وبالتالي فإنّ **المرونة تطبق على المدن ولذلك تسمى بالمرونة الحضرية،** حيث وجد هذا المصطلح للتنبه إلى المخاطر التي تهدد المدن والتي تتعلق بالإسكان، وإنتاج الطاقة، والأمن الغذائي، وعدم الكفاءة الاقتصادية، والتفكك الاجتماعي **والإرهاب،** وغير ذلك من التّحديات التي تعكس تأثيرات ظاهرة التحضر على المدن**[19].**

في الواقع، لا يوجد اتفاق عالمي ومحلي على تحديد مفهوم **المرونة الحضرية** ولكن بشكل عام تُعرّف بأنها قدرة الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والأنظمة ضمن المدن على الحفظ والبقاء والتكيف والتخفيف من المشاكل وعدم نموها مهما كانت **الصدمات** الممثلة بالكوارث الطبيعية والاصطناعية كالحروب والهجمات الإرهابية، **والضغوط المزمنة** التي تتمثل بضعف النسيج الحضري للمدينة مثل ارتفاع البطالة وعدم كفاءة النقل العام ونقص الأمن الغذائي**[14]**، ومن ناحية أخرى تُعنى **المرونة** بالاستعداد والقدرة على تبني استراتيجيات بديلة للاستجابة للظروف المتغيرة والأزمات المفاجئة من خلال أنظمة يمكن أن تكون أكثر مرونة، وذلك بإدخال تكنولوجيات جديدة، والاعتراف بالممارسات التقليدية **[16].**

وبذلك يلاحظ أن مفهوم المرونة لا ينحصر في مجال واحد بل تدل على قدرة أي نظام ديناميكي على توقع المصاعب والتكيف معها بنجاح، وبالتالي القدرة المستدامة لمجتمع ما على التحضر للشدائد وتحملها والتعافي منها.

يتوقف عمل المرونة على نوعية الكوارث وأسبابها فمثلا الكوارث الاصطناعية تعتبر وليدة عوامل ضاغطة داخلية وخارجية في البلاد ينتج عنها أزمة تواجهها، كالحرب الدائرة في سورية التي تمثلت بأزمة اجتماعية وسياسية تصاعدت لنزاع مسلح تسبب بعواقب اقتصادية واجتماعية تتطلب استراتيجية فعالة أكثر مرونة مع الواقع لإدارة هذه الأزمة؛ وهنا تأتي أهمية المرونة الحضرية للتصدي لهذا النوع من التحديات واستثمارها إيجابياً، وهذا ما يوجب معرفة أسباب جعل المدن تقع تحت خطر الكوارث والازمات والتي يجب أن تؤخذ كمؤشرات تحفز لتنمية شاملة زمنياً ومكانياً عقب الأزمات.

1-1- دواعي الاستثمار في المرونة الحضرية.

إنّ أولى الخطوات لوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لإرساء الأمن والامان الحضري في المدن المتعرضة للازمات هي قراءة واقع هذه المدن، وتحليل اتجاهات التنمية فيها لمعرفة الضغوط والتحديات التي تواجهها والتي تزداد حدتها بعد تعرضها للكوارث (الطبيعية والبشرية)، والتي غالباً ما تترافق مع عدم قدرة الحكومات والمعنيين على إدارتها، واتباع الحلول الآنية فقط في معالجة النتائج الكارثية للتحديات المفروضة عليها والمتمثلة بالآتي **[16]:**

- نمو الحضر المستمر والضغط على الأراضي والخدمات مما دفع إلى زيادة التجمعات في الأراضي الساحلية وعلى المنحدرات وفي العشوائيات وغير ذلك من المناطق المعرضة للمخاطر.
- تركيز التنمية على المستوى الوطني ونقص المصادر المادية.

- ضعف الإدارات المحلية وعدم كفاءة المشاركة من قبل أصحاب المصلحة المحليين في التخطيط والإدارة الحضرية.

تعتبر العوامل السابقة عامة ولكنها تتباين من منطقة لأخرى تبعاً لعوامل خاصة بكل منها، أما في حالة الأزمة السورية فقد تعددت ما بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية إلى السياسية التي أججت الموقف، ومنها:

– تفاوت تنموي واضح بين الأقاليم ونمو بعض الأقاليم على حساب أخرى بالرّغم من الخطط التنموية الخمسية ومنها الخطة الحادية عشرة (2011–2015) التي وضعت وفق أهداف تنمية إقليمية متوازنة إلّا أنّ نتائجها لم تُلحظ على الأرض نتيجة النزاع المسلح الدائر الذي اتخذ من سوء الأحوال الاجتماعية في بعض المناطق المهمشة تنموياً أداة لتأجيج الأزمة، ولا شك أنّ مركزية القرارات أدّت إلى صعوبة احتواء الأزمة والسيطرة على المناطق البعيدة المهملة تنموياً، والتي اتُخذت ساحة لبعض الهجمات الأرهابية، ولم يعد بالإمكان إدارتها وخاصة أن النزاع المسلح لم يسبق لسورية التعامل معه.

يُلاحظ أنّه بالرّغم من تحديات التّحضر التي شكلت جزءاً من أسباب الأزمة السورية إلا أن أنماط التنمية المتبعة كان لها دور في التعرض لخطر الإرهاب والتضرر في المجالات البيئية والاجتماعية لا سيما في ظل غياب إمكانيات إدارية تخطيطية لإدارة الكوارث والأزمات، لذلك من أجل تحقيق الانتعاش المستدام عقب الأزمة يجب إعادة النظر في النُهُج التقليدية إزاء مساعدة الإغاثة وإعادة الإعمار؛ خاصة أنّ الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في بلد ما هي التي تحدد مستوى مقاومته للكوارث والأزمات[6]، وهذا يؤكد أهمية وضع استراتيجية إعادة إعمار أكثر مرونة تنطلق من مبادئ الاستدامة الحضرية لإدارة الأزمة السورية لا تتوقف على حلول آنية فحسب، بل تعمل وفق نظام تنبؤي مستقبلي للكوارث المتوقعة لوضع إجراءات واستعداد وقاية منها وهذا يتوضح من الفوائد التي تحققها المرونة وتتمثل بالآتي**[16]:**

- **مكاسب بشرية واجتماعية:** حماية الأرواح والأصول المجتمعية والتراث في حالات الطوارئ، ومشاركة فعالة للسكان.
- **مكاسب العمل والنمو الاقتصادي:** ضمان خسائر أقل ما يقود إلى زيادة الاستثمار في المباني والبنية التحتية وزيادة فرص العمل وحكم أفضل لمدن تجذب استثماراً أكثر.

يتبين من الفوائد السابقة أهمية المرونة الحضرية وضرورة الوعي لها، ولكن حتّى وإن غدت مفاهيم المرونة ومبررات اتباعها مثبتة بقوة أكبر فإنّ المجتمعات اليوم تكافح فيما يتعلق بكيفية نقل أطر عمل المرونة إلى فعل واقعي متكامل، **فمثلا كيف يتوجب على الإدارات المحلية لمختلف المجالات التنموية أن تدرج المرونة في سياساتها، وكيف يمكن لها معرفة مدى التقدم تجاهها؟**، في الواقع هذا يُظهر ضرورة القياس في مجال المرونة الذي على الرغم من أنّه في تطور مستمر إلا أنّ الجمع بين مقاييس متينة تدمج التأثيرات المادية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية وغيرها من التأثيرات البشرية على نحو ملائم ما زال مجالاً ناشئاً نسبياً **وهذا سوف يتطلب المزيد من التّراصف والتّفكير العابر للاختصاصات والدراسات في مجال المرونة بهدف تطوير مقاييس أداء الإدارات المحلية تجاه بناء مجتمعات مرنة ومتماسكة.**

1-2- تطوير مقاييس المرونة الحضرية للمدن

تأتي أهمية تطوير مقاييس للمرونة الحضرية من ضرورة وضع خارطة طريق للحكومات المحلية لتوجيه مدنها نحو القدرة على الصمود، وخاصة أن نموذج البيئة الإدارية والتخطيطية المتبع يفتقر إلى التأهيل في مجال إدارة الكوارث، والذي يمكن أن يُعزى إلى غياب معايير ومؤشرات لقياس الأداء في تخطيط مرونة المدن، لذلك سيتم في هذا البحث اقتراح تطوير مقاييس المرونة من خلال تحليل التوجهات والإجراءات المعتمدة من قبل المؤتمرات المعنية بالحد من

الكوارث والأزمات، والحملات العالمية للمرونة، وكذلك تحليل مفهوم المرونة الحضرية وعدة دراسات وأبحاث قامت بتطوير مقاييس المرونة الحضرية للاستفادة منها في تطوير مؤشرات ومقاييس مرونة المدن بما يتناسب مع حالة الدراسة.

1-2-1- دراسة المقاييس المعتمدة في الحراك الدولي نحو المرونة

بالرغم من العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة التي انعقدت بشأن إدارة الأزمات بدءاً من مؤتمر يوكوهاما عام (1994) الذي اعتبر خطوة الإنطلاق للوقاية من الكوارث، إلا أنّ فكر المرونة كإطار للتفكير وهدف إنمائي انطلق في أجندة الأمم المتحدة في مطلع الألفية الثالثة عندما أشار التقرير الرسمي لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني للحد من الكوارث إطار عمل هيوغو HFA -Hyogo Framework for Action (2005-2015) إلى قدرة المجتمعات والمدن على الصمود من خلال التأكيد على أهمية ثقافة المرونة على جميع المستويات، وضرورة أن تكون هي جزءاً من خطط التنمية الوطنية للبلدان، لهذا الإطار خمس أولويات**[19]** هي:بناء القدرة المؤسساتية، معرفة المخاطر، بناء الوعي، تقليل المخاطر، الجهوزية والتحضير للعمل.

منذ مؤتمر هيوغو أصبح فكر المرونة من المواضيع البارزة في المؤتمرات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة، حيث توالت الأجندات والنشاطات لدعم تطبيق إطار عمل هيوغو على المستوى المحلي ومنها:

- **حملة المدن المرنة عام 2010 [19]:** التي دعت إلى دعم تطبيق إطار عمل هيوغو على المستوى المحلي وتستمر أعمال هذه الحملة لتطبيق نتائج عدة أجندات عالمية دعماً للمرونة الحضرية.
- **برنامج المرونة الحضرية** Urban Resilience programme **[24]:** الذي أطلقه موئل الامم المتحدة عام 2012 لمساعدة الحكومات المحلية في تطبيق المرونة من خلال دمج الاستدامة الحضرية وتقليل المخاطر في خطط التنمية.
- **إطار سيندي لتقليل مخاطر الكوارث 2015-2030**Sendai Framework for Disaster Risk Reduction **[19]**الذي وضع في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة للحد من الكوارث المنعقد في سيندي، وحدد أهدافه السبعة بما يتناسق مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (Sustainable Development Goals (SDGs التي وضعت عام 2015 في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مع إعطاء أولوية لأربع مجالات وهي 1- الوعي لمخاطر الكوارث، 2- الاستثمار في الحد من المخاطر من أجل المرونة 3- تعزيز وتقوية جهة حكومية لإدارة الكوارث، 4- تعزيز التأهب للكوارث وإعادة بناء أفضل.
- **اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ 2015** التي عززتها أجندة عمل أديس أبابا لتحقيق الأهداف ال 17 التي وضعت في خطة التنمية المستدامة 2030 ولها 169 إجراء معياري (استهدافات) لقياس التقدم تجاه تحقيقها**[19]**.
- **مؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني World Hummanitarian Summit** (أجندة الانسانية) في استنبول عام 2016 جرى فيه تحديد اتفاق جديد لتعزيز المرونة وتنظيم 7 محاور رئيسية للعمل ل 32 التزام للعمل وصياغة 3 أهداف رئيسية.
- **الاتفاق الأخير كان في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة Habitat III** المنعقد في الإكوادور عام 2016 فيه تمت مناقشة مشكلة التحضر والنمو الحضري المتوقع لعام 2050 مشيراً إلى أنّ تخطيط مدننا وإدارتها من أهم المسؤوليات لمرونة وصمود العالم الذي نعيش فيه **[19]**.
- **الأجندة الحضرية الجديدة NUA -New Urban Agenda** التي تناولت موضوع المرونة كأولوية يتعين اتباعها في كافة المجالات لإنهاء الفقر والاندماج الاجتماعي، والرخاء الحضري المستدام وتأمين الفرص للجميع، وتنمية حضرية مرنة **[18]**
- **الحملة العالمية 2010-2020 (حملة مدينتي تستعد)** وتتضمن الأساسيات العشر المطورة التي تُزود لقيادات الحكومات المحلية كدليل يتضمن إجراءات تنفيذ كل عنصر من هذه الاساسيات تكون بمثابة مقاييس مدى التقدم نحو

مرونة وتتمثل هذه الأساسيات ب**[16]**:1- التنظيم والإعداد من أجل القدرة على الصمود، 2- تحديد واستخدام سيناريوهات الخطر الحالية والمستقبلية، 3- تعزيز القدرة المالية من أجل القدرة على الصمود، 4- تطبيق تصاميم وتنمية حضرية قادرة على الصمود، 5- حماية الحواجز الطبيعية ووقاية النظم البيئية الطبيعية، 6- تعزيز القدرات المؤسسية من أجل القدرة على الصمود، 7- فهم القدرة المجتمعية على الصمود وتقويتها، 8- زيادة قدرة البنية التحتية على الصمود، 9- ضمان الاستجابة الفعالة للكوارث، 10-الإسراع في عملية التعافي وإعادة البناء.

تعتبر الأساسيات السابقة خطوة هامة في نجاح تقييم سياسات وأداء الحكومات المحلية تجاه تحقيق المرونة لمدنها، وخاصة إذا أخذت بالاعتبار الخصائص والمقاييس التي تحدد هيكلية المدن المرنة.

1-2-2- هيكلية المدن المرنة

بالرغم من أنّ المدن هي مركز الأخطار والتحديات إلا أنّها في الوقت ذاته توفر الفرص من أجل التنمية المستدامة، خاصة إذا اتسمت بصفات المرونة الآتية **[16]**:

- مدينة ذات قيادة قوية وتنسيق مسؤوليات محددة تتم فيها مشاركة فعالة لأصحاب المصلحة وتحديد السياسات والمهام.
- تحدد النظم البيئية الطبيعية داخل المدينة وحولها للحفاظ على خصائصها الوقائية باعتبارها حواجز طبيعية.
- ذات خطط للتأهب والاستعداد الوقائي للكوارث وتحديثها باستمرار وربطها بنظم الإنذار المبكر، وذات خطة مالية ملائمة.
- مدينة ذات استراتيجيات إعمار وتأهيل وتعافي لما بعد الكوارث مع التخطيط طويل الأمد.

إضافة إلى ذلك فقد تمّ في مؤتمر **قمة المرونة الحضرية للعام2017** تحديد **7 صفات للمدن المرنة** تؤهلها للصمود والتّكيف بشكل أسهل للصدمات وهي: الانعكاسية، وصمود السكان والمؤسسات، والمتانة، التكرار الاحتياطي، والمرونة، والشمولية، والتكاملية. وترتبط صفات المدن المرنة بخصائص المرونة الحضرية التي تمتد إلى عدة مستويات (الأحياء، المدن او الأقاليم أو الدول) لتشكل بمجملها هيكلية المدن المرنة التي ترتكز على أربع سمات وهي **[3]: 1- الصحة والعافية** وتعني صحة ورفاهية الجميع، **2- الاقتصاد والمجتمع:** وتعني النظم الاجتماعية والمالية التي تمكن سكان المدن من العيش بسلام والعمل بشكل جماعي، **3- البنية التحتية والبيئة** التي توفر الخدمات في المناطق، **4- القيادة الاستراتيجية:** وتعني القيادة الفعالة، وسلطة أصحاب المصلحة، والتخطيط المتكامل .

تمثل السمات الأربعة السابقة الأهداف العامة التي يجب أن تُراعى عند وضع الخطط والاستراتيجيات التنموية ولكن التساؤل هل **هذه السمات كفيلة ببناء مدن مرنة؟** في الواقع، نظراً لدواعي وأسباب الاستثمار في المرونة والتي تُعزى إلى ممارسات التنمية الخاطئة التي تؤدي إلى تغييرات بيئية واقتصادية واجتماعية معقدة، لذلك فإن خصائص ومقاييس المرونة الحضرية ترتبط بمتطلبات اقتصادية واجتماعية وبيئية وبمتطلبات الشكل الحضري المرن الذي يعكس آثار مبادئ المرونة المتبعة في المدن ويجسد ويحدد العمليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

1-2-3- مقاييس الشكل الحضري المرن Resilient Urban Form standards

تهتم المورفولوجيا الحضرية بشكل أساسي بدراسة الشكل الحضري المرن الذي له تأثير كبير في مرونة المدينة فقد تطورت المناهج المؤثرة في البيئة الحضرية من التوجهات الساكنة للاستدامة التي تحمل خاصية (الحماية والحفاظ المستمر الممنهج) إلى التوجه المرن المحدد بالخاصية الديناميكية الحضرية للمدن والذي يعتبر نوعاً ما تحول نموذج الاستدامة إلى نموذج المرونة **[7]**، ووفقاً لذلك طرحت عدة دراسات سمات الشكل الحضري المرن اعتُبرت بقدر مقاييس المرونة الحضرية لتحمُّل التغيير الناتج سواءً كان بيئياً أومناخياً أو تهديدات الإرهاب والتحديات الأخرى وتتمثل بالآتي **[8]**:

- **زيادة الكثافة (لتضام):** وهذا يؤدي إلى استخدام أقل للطاقة، وخفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتشكيل الفضاءات المفتوحة والتوسع في استخدام أكثر لتكنولوجيات كفوءة ترتبط بالشكل الحضري الكثيف المتضام.
- **فكرة اللاتجانس أو التنوع:** من حيث (الاستعمال المختلط، البلوكات القصيرة، تفعيل المشاة، تنوع تشكيلات المباني).
- **التكرار الاحتياطي:** هذا المقياس يجب أن يتم ضمن المؤسسات لتكرار احتياطي في هياكلها الإدارية.
- **نظام التنميط**(نظام الوحدات التركيبية المنمطة) حيث أنّ البنية الحضرية المنمطة تتضمن تعدد المراكز المترابطة ولكن يتمتع كل منها بدرجة من الاستقلالية يجعلها غير مرتبطة بقوة ببعضها، ما يجعلها تفشل دون التأثير في البنية الوظيفية الكلية
- **رأس المال الاجتماعي:**لإتاحة فرصة للناس وأصحاب العلاقة للمشاركة في الاستجابة للتغيرات والتصدي للأزمات، وهذا بدوره يحقق توزيع المنافع بصورة عادلة ومستوى عالي من إمكانية الوصول مما يؤثر في الشكل الحضري المرن.
- **التغذية المرتدة (الاسترجاعية)** بمعنى التنظيم الذاتي يستند إلى الشكل الحضري المتعدد المراكز أكثر من الأحادي المركز من خلال العمل وفق نظام (أسفل– أعلى) أي أنّ التنظيم الذاتي يبدأ محلياً .

يُلاحظ مما سبق أنّ هناك تفاوت واختلاف في إجراءات المرونة المعتمدة، ولكنها في المجمل تهدف جميعها لتوفير مقاييس شاملة لقياس مرونة المدن على الرّغم من عدم وضوح أهمية كل منها بالنسبة لأبعاد التنمية (البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية) وهذا يُبرز دور البحث في تطوير مقاييس للمرونة الحضرية وتصنيفها حسب كل بعد ومجال من مجالات التنمية الشاملة كما هو موضح لاحقاً.

1-2-4- المعايير المقترحة لقياس مرونة المدن الحضرية

بالاعتماد على دراسة وتحليل توجهات الجهات والدراسات السابقة في قياس المرونة والتي تبين أنّها تتضمن مجموعة واسعة من الأساليب والإجراءات المعيارية **يمكن البناء عليها لتطوير مقاييس وإجراءات التوجه نحو المرونة في كل مجال من مجالات التنمية**، فالمرونة لا تعد حالة مطلقة بل تختلف حسب التزام المدن بنسب ومعايير ومستويات المرونة، والتي تختلف بدورها حسب الاهتمامات التنموية للمدن وما تتطلبه من إجراءات تجعلها مرنة قد لا تتطلبها مناطق أخرى، لذلك تم تطوير مصفوفة معايير تحديد المرونة ضمن كل مجال من مجالات التنمية، وذلك باختيار الأكثر وروداً وتكراراً منها في التّوجهات السابقة الذكر ويوضح الجدول رقم (1) المقاييس المقترحة لمرونة المدن الحضرية.

الجدول رقم (1): مقاييس المرونة المقترحة لقياس مرونة المدن

المرونة البيئية	المرونة الإدارية
1. عداد خرائط لمناطق الأزمات والكوارث الطبيعية 2. يانة البنية التحتية الخضراء والزرقاء من خلال حماية النظم البيئية الطبيعية، وتشكيل الفراغات المفتوحة 3. ضع خطط استراتيجية لحماية البني التحتية ورصدها وتحديث البيانات باستمرار. 4. عم التنوع الحيوي والبيولوجي- حماية النظم البيئية من استراتيجيات المدينة وخطط التنمية الحضرية 5. لقدرة على التكيف مع التغير المناخي . 6. مج الاستعمالات وزيادة الكثافة الحضرية واتباع مبدأ النسيج المتضام. 7. كرار احتياطي في توزيع الموارد وشبكات البنية التحتية 8. لشكل الحضري المتعدد المراكز يساهم في التكيف الذاتي	1. إعداد هيكل تنظيمي إداري (لجنة المرونة) وتحديد النهج التشاركي وتحديد الأدوار وذوي الكفاءة 2. جعل الحد من الأزمات والكوارث من أولويات الخطط الوطنية وضمان وجود خطط التأهب والاستعداد والطوارئ الوقائية للكوارث وتحديثها باستمرار وربطها بنظم الإنذار المبكر وزيادة قدرة التعامل مع الطوارئ من خلال تدريبات التأهب العامة. 3. البحث الدائم للاستفادة من الاساليب المتطورة والخبرات السابقة لتحقيق المرونة 4. التطوير القانوني التخطيطي وقوانين البناء وتحديثها بما يتلاءم مع الأخطار المستجدة 5. التثقيف والوعي تجاه الأزمات والكوارث في المؤسسات الأكاديمية والإدارية 6. اعتماد مبدأ الحكم والحوكمة واللامركزية في إدارة وبناء المرونة في كافة المجالات. 7. المشاركة المجتمعية والمساعدة المتبادلة للوصول إلى النتائج التي تتعلق بالكوارث 8. القيام بالتقييم للمخاطر وتحديثه المستمر المنتظم واعتبار ذلك أساس التخطيط الحضري 9. التكرار الاحتياطي (تكرار التنظيم المؤسساتي بما يضمن مرونة الاستجابة للتغيرات) 10. لتنظيم الذاتي (تعددية المراكز نظام أسفل – أعلى)

المرونة الاجتماعية	المرونة الاقتصادية
1. ضمين الخطط الوطنية استراتيجية حماية البنى التحتية الحيوية وتخطيط استعمالات الأراضي من خلال إجراءات المرونة (القدرة على الصمود تجاه الازمات والمخاطر) 2. فع الوعي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في المناهج المدرسية والبرامج التثقيفية وبرامج التدريب والتأهيل لأصحاب العلاقة 3. عزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية لتوفير الدعم الاجتماعي للمتضررين، وتقديم حوافز لمشاركة الناس في الاستجابة للتغيرات والتصدي للأزمات. 4. لحد من الفقر من أولويات المرونة الحضرية. 5. ضمين إجراءات المرونة من حيث مجانية التعليم والرعاية الصحية 6. جان إدارة الكوارث لكل حي لحماية التراث الثقافي والطبيعي 7. إمكانية الوصول) Accessibility تؤثر في الشكل الحضري المرن 9.الشكل الحضري المتعدد المراكز بحيث كل مركز يكون متماسك يتمتع بالاستقلالية قادر على التصدي للصدمات	1. وضع استراتيجية فعالة لتوفير التمويل الكافي للوقاية والاستجابة والتعافي وتخصيصه للإجراءات والمتوسطة والطويلة المدة 2. تحديد ميزانية سنوية من أجل إجراءات التأهب والوقاية 3. تحديد الموارد وترتيبها حسب أولويات التحديات والمخاطر (تحديد خطة مالية لإدارة الأموال حسب المدى الزمني المطلوب لكل إجراء)، **وتخصيص صندوق الطوارئ** يضاف إلى ميزانية إدارة الأزمات ضمن الخطط السنوية

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [14]، [3]، [8]، [16]، [19]، [24]، [18]

تساعد المعايير السابقة في قياس قدرة المدن على الصمود تجاه الأزمات، الأمر الذي يختصر جهد البحث عن الدوافع والأسباب لحدوثها والانطلاق بإعادة إعمار ناجحة للمدن السورية، وهذا يتطلب بدوره العمل وفق آلية ومراحل مرنة تنظم عمل الجهات المعنية بإعادة الإعمار وإدارة الأزمة في سورية.

3-1- تطوير مراحل اعادة الإعمار في سورية إلى مراحل أكثر مرونة

تُركز عملية إعادة الإعمار التقليدية غالباً على مرحلة البناء بعد حدوث الكارثة فقط، بينما تهتم استراتيجية المرونة الحضرية بمعالجة المشاكل السابقة للأزمات مما يساعد في إنشاء مدن أكثر استدامة لذلك فقد تمّ العمل على تطوير مراحل إعادة إعمار بالاعتماد على استراتيجية المدن المرنة التي هي نتاج عملية تتروح من **(6 – 9) اشهر** ينتج عنها خطة عمل مركزة لتحديد المشاريع التي تجسد المرونة واقعياً باتباع مرحلتين أساسيتين يتم اعتمادها من قبل شبكة المدن المرنة ال100 Resilient Cities 100 **والمراحل هي[3]:**

- **المرحلة الأولى:** إجراء دراسة شاملة للمدينة لتكوين تصوّر عام عنها وتحديد أصحاب العلاقة المسؤولين عن المرونة.
- **المرحلة الثانية:** هنا تبدأ عملية استراتيجية التنمية يحددها أصحاب العلاقة من حيث التشخيص والتقييم لمبادرات عملية أو مشاريع قابلة للتنفيذ وتقييم الفرص والمخاطر والبدء بتشكيل ورش عمل ودراسة التمويل مع ضرورة إضفاء الطابع المؤسساتي.

- **المرحلة الأخيرة:** هو تطبيق الاستراتيجية من حيث توثيق أولويات العمل للوصول إليها على الأمد القريب والبعيد. **وبذلك يُلاحظ مما سبق أنّ استراتيجية المرونة هي وثيقة حية مرنة قابلة للتغير وفق المستجدات والظروف الطارئة على المدينة وهذا ما تم الإشارة إليه في دليل حملة تمكين المدن من القدرة على الصمود (مدينتي تستعد)** حيث تم التركيز على تنفيذ سياساتها العشر من خلال تحديد خطوات يجب على الحكومات المحلية اتباعها في مدنها كالآتي **[16]**

1–التنظيم لتنفيذ الأساسيات العشر من حيث: التنظيم المؤسساتي بإشراك كافة أصحاب المصلحة والقرار من الإدارات المحلية والهيئات الاكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في بناء المرونة لتتخذ العملية التشاركية الطابع الرسمي.

2–التقييم لمخاطر المدينة والاستجابات المحلية: يتم من خلال دراسة شاملة عن المدينة لجمع المعلومات وتنظيمها بمشاركة أصحاب المصلحة (تحليل المخاطر والأزمات التاريخية والحلول السابقة وفق أدوات لإعداد مسودة تقرير التقييم).

3– وضع خطة واستراتيجية العمل: بالاعتماد على نتائج تقييم المخاطر يتم تطوير الرؤية والاستراتيجية والأهداف العامة والخاصة (طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد) من قبل الادارات المحلية والجهة المسؤولة عن التنفيذ ومصادر التمويل.

4– تنفيذ خطة العمل : تتضمن تحديد المسؤوليات من أجل التنفيذ وتحديد مصادر التمويل وآلية التنفيذ والجهة المسؤولة.

5– التقييم والمتابعة (رصد المؤشرات والتقييم والإبلاغ): يجب أن يكون منذ البداية لضمان الالتزام بالأهداف الموضوعة ويتم من خلال صياغة خطة شاملة للرصد والتقييم لقياس الأداء نحو المرونة وتحديد الإدارات المسؤولة عن الرصد والتقييم.

يُلاحظ من المراحل السابقة أنّ عملية المرونة الحضرية شاملة للزمان والمكان وليست عامة تصلح لأي منطقة، حيث تهدف لتشكيل جهة رسمية تابعة لمنطقة الدراسة من أجل القيام بالتّحليل الدقيق للمنطقة وتاريخها وصولاً إلى وضعها الراهن لها، ما يساعد في تكوين قاعدة معلومات أساسية عنها تضمن تحديد المواضيع التي كان يجب معالجتها قبل الازمة وبعدها، ولكن بالرجوع إلى مراحل التخطيط بشكل عام في سورية تبين أنه تتم ضمن إطار المركزية على المدى الطويل من خلال التبعية المركزية لهيئة تخطيط الدولة والتعاون الدولي ووزارة الإدارة المحلية والبيئة أو وزارة الأشغال العامة والإسكان التي تضع هذه بدورها أسس التخطيط العمراني التقليدية، دون النظر في أهمية تطوير مراحل تخطيط تتناسب مع متغيرات كل منطقة سوى مراحل إعداد المخططات التنظيمية التقليدية التي بدورها بحاجة إلى تطوير، لا سيما في ظل غياب المرونة حتى في التنسيق بين الوحدات الإدارية التي ليس لها الصلاحية في اتخاذ القرار. لذلك بالاستناد على ما تقدم من سياسات ومراحل استراتيجية المرونة والخطوات العشر لحملة مرونة المدن، يمكن تطوير آلية عمل لإعادة الإعمار في سورية تنطلق من الظروف المحلية لأي مدينة يراد إعمارها من خلال الخطوات الموضحة في الشكل التالي رقم (1)

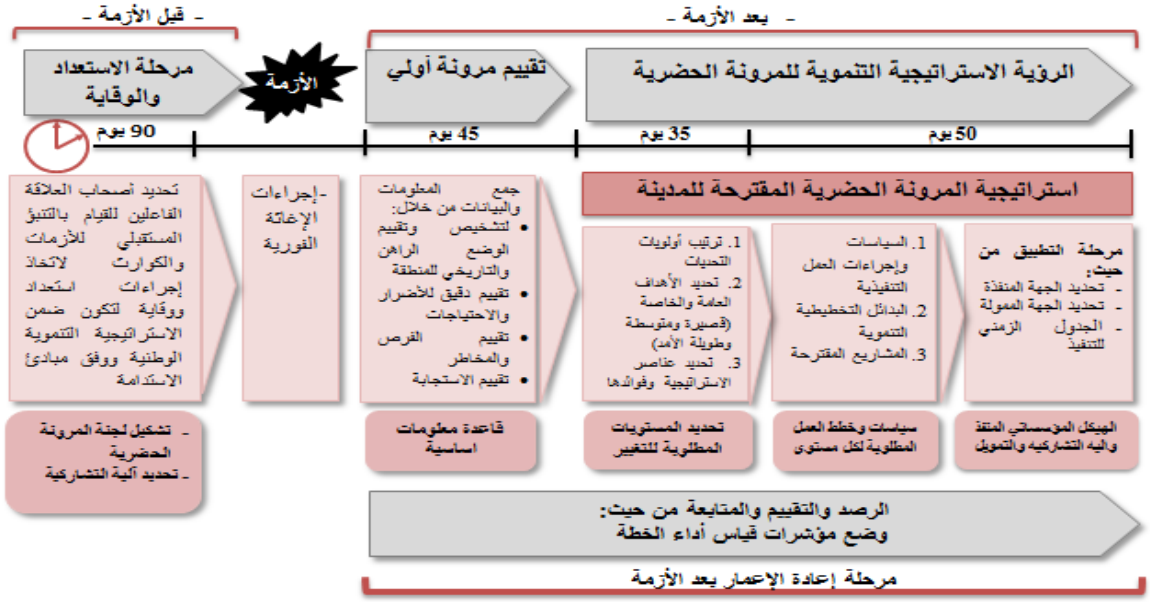

الشكل رقم (1): آلية العمل المقترحة (المراحل) لاستراتيجية المرونة الحضرية لإعادة الإعمار في سورية

المصدر: إعداد الباحثة

تُنظِم المراحل المقترحة عملية إعادة الإعمار في سورية من حيث تحديد لجنة المرونة المتضمنة المعنيين والمهام الموكلة لهم وفق جدول زمني محدد يأخذ بالاعتبار الوضع قبل الأزمة وأثنائها وبعدها، بما يضمن شمولية خطط إعادة الإعمار ومراعاتها للتغيرات والمستجدات الطارئة عبر الرصد والمتابعة المستمرة، ويتعزز هذا الأمر بدراسة سياسات وتوجهات مختلف الدول العالمية التي قامت بإعادة إعمار مدنها اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً وفق مبادئ المرونة الحضرية.

1-4- اتجاهات المرونة في ممارسات حضرية عالمية مختلفة

تمّ القيام بدراسة تحليلية لمختلف التجارب والممارسات لمدن قامت باقتراح حلول وسياسات تحفز للمرونة وطورت سياسات استباقية تجاه التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مختلف المستويات لتحويلها إلى فرص إيجابية ومنها: رياس في إيطاليا**[19]**، وتويامي في اليابان**[10]**، وفيجل في الدنمارك **[11]**، ومقارنتها مع إحدى تجارب إعادة الإعمار كتجربة مدينة درسدن في ألمانيا **[1]**، ويوضح الجدول رقم (2) اختصاراً لنتائج تحليل التجارب من حيث التحديات المواجهة والنموذج المعتمد للتصدي لها وآلية تحويل هذه التحديات إلى فرص.

الجدول رقم(2): نتائج مقارنة ممارسات المرونة الحضرية في كل من رياس– تويامي – فيجل ، مع إعادة إعمار درسدن في ألمانيا

	رياس Riace– إيطاليا	تويامي Toyama – اليابان	فيجل Vejle – الدنمارك	درسدن – ألمانيا
التحديات	نقص سكاني كبير– هجرة سلبية هائلة منها إلى أمريكا الشمالية وإلى المراكز الصناعية الإيطالية– انكماش اقتصادي – هجرة الأنشطة الاقتصادية من المراكز الحضرية الصغيرة – **إرهاب** وعدم استقرار اقتصادي واجتماعي	البطالة (نقص اليد العاملة)– الشيخوخة السكانية بسبب ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض الخصوبة – تحديات ديموغرافية – انتشار حضري (استعمالات أراضي منتشرة – طرق كثيرة منتشرة– انتشار المركبات الآلية)	التغير المناخي– التحضر– الطلب على البنية التحتية– صناعات متغيرة– تغير ديموغرافي له آثار سلبية على الجانب الاجتماعي يتطلب إبداعات لضمان التماسك الاجتماعي وتحقيق مجتمع عادل.	نقص في اليد العاملة وزيادة السكان بعمر الشيخوخة، تأثرت بالتقسيم الناتج عن الحرب على ألمانيا الشرقية والغربية، اقتصاد منهار تماماً، دمار هائل في البنية التحتية
النموذج المعتمد	ملئ الأماكن الفارغة والتحول من مأوى الطوارئ للمهجرين إلى إنجاز متكامل عبر اجراءات استباقية مبادئها **هي الاندماج الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي وحفظ التراث والتماسك الاجتماعي.**	استراتيجية المدينة المضغوطة تركزت حول: النقل العام– تنمية إسكانية واستعمالات مدمجة – الاستثمار الاقتصادي– استراتيجية عبر القطاعات لتحقيق تكامل الشكل الحضري والنقل واستعمالات الأراضي– الرعاية الاجتماعية	تنمية التعاون البلدي للتصدي للتحديات المواجهة للسكان من خلال اعتماد نموذج: **مدينة تعاونية، مدينة متكيفة مع التغير المناخي، مدينة مرنة اجتماعياً، مدينة ذكية تحتضن التقنيات الجديدة**	اعتمدت عملية المشاركة الجماعية ففي المرحلة ما بين 1945 –1949 تم إزالة جميع أنقاض المباني المدمرة وبعض المعالم الأثرية والثقافية والتاريخية للمدينة بمشاركة سكانها
تحويل التحديات إلى فرص	1–(التجديد الحضري) تم اعتماده كإجراءات استباقية من حيث الاندماج الاجتماعي للمهجرين والاستفادة من إمكانياتهم واعتبارهم كفرص أكثر من تهديد حيث اعتمدت على المشروعات الصغيرة مثل الحرف التقليدية، **2**– منح السكان ومنهم المهاجرين مكافآت لحاجات النفقات تستخدم في المدينة فقط لتشجيع التجارة المحلية وهذه السياسة تلعب دوراً في ربط القطاعات والخدمات وتعزيز التماسك بين المهجرين والمحليين حيث قرر البعض البقاء في المدينة نتيجة وجود دوافع للبقاء، وبذلك تم إدراجهم ضمن لائحة النظام الحضري لتحويل جميع التحديات الاقتصادية والاجتماعية إلى فرص، ولم تعكس هذه السياسة التحسن في الاتجاه الديموغرافي فقط بل كان لها دور في التقليل من ميزانية الدولة مقارنة بمراكز الإيواء.	تنشيط الشيخوخة من خلال الاستثمار في **النقل الصديق للبيئة** لتعزيز التغير في حياة السكان وخاصة المسنين من حيث: 1– تأمين خط ترام في مركز المدينة وربط خطوط الترام الشمالية والجنوبية مما جعل مركز المدينة سهل الوصول، 2– تعزيز المواطنة من خلال **تنمية إسكانية ودمج الاستعمالات** وتمكين الجميع من استخدام النقل العام وغير الآلي، حيث صممت المنطقة المركزية لتتضمن وظائف وفعاليات (ثقافية واقتصادية وترفيهية وسكنية) تحسن الجاذبية للمركز، 3– أما من ناحية الاستثمار الاقتصادي فقد تمثل بتعزيز الاستثمارات في مركز المدينة للاحتفاظ بإنتاجيتها الاقتصادية من خلال تحسين النشاطات الثقافية وتحويل الأبنية القديمة إلى مكاتب وسكن، وتطوير شبكة المشاة وخلق فراغات عامة أكثر..	**1**–تحسين نوعية الحياة من خلال تقوية الخدمات، **2**– خلق مجتمعات عادلة وشاملة، **3**– تطوير أفكار أو اتباع سياسة (من أسفل – أعلىbottom–up). **4**–اتباع سياسة تطوير جديدة لمنع تخريب الأراضي حول المدن (الأراضي الزراعية) **5**– الدعوة لعمل معرض لتوضيح مبادئ ومفاهيم المرونة من أجل الحوار حول الأعمال وإضافة أفكار للمرونة، **6**– التركيز على المواطنون الضعفاء، **7**– استخدام استراتيجي للموارد المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. 8–التوجه نحو التأثير المحلي مثل تأمين فرص عمل أكثر أو زيادة نوعية أو رفاهية.	1– بناء العديد من مساكن الأحياء القديمة والمركز الثقافي الجديد عام 1969 باتباع البناء المسبق الصنع 2– ترميم بعض المعالم التاريخية من متاحف وكنائس ودار أوبرا)

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى المراجع [10]،[11]،[1],[19]

يُلاحظ أنّ إعادة إعمار درسدن لم يتم وفق رؤية استراتيجية مرنة تراعي البعد الزماني والمكاني وتلبي الاحتياجات الحقيقية للمدن المتأثرة بالحروب، وإنما اقتصرت على العمران وإعادة ترميم وتأهيل لبعض المراكز التاريخية والأثرية دون الأخذ بالاعتبار آثار ما خلفته الحرب من تدمير مختلف القطاعات التنموية، في حين يُلاحظ من اتجاهات المرونة في كل من رياس وتويامي وفيجل أنّها سياسات لإعادة إعمارها ليس فقط عمرانياً بل أيضاً اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً، حيث واجهت تلك المدن مجموعة تحديات سببت أزمات تطلبت مرونة للتعامل معها لإعادة إعمارها وخاصةً أن الأمر متعلق بأسباب سابقة لمرحلة حدوث الأزمة، وجميعها مرتبطة بغياب العمل وفق مبادئ المرونة الحضرية؛ حيث تبين من خلال النماذج المعتمدة لتحويل التحديات إلى فرص بأنها عبارة عن سياسات للاستدامة الحضرية وتُعزّز باتباع استراتيجية المرونة التي تساعدها على التنبؤ بتلك التحديات والتخطيط لها. وهذا ما سيتم الاستفادة منه في تطوير استراتيجية إعادة إعمار المدن السورية.

النتائج والمناقشة:

1- تفعيل العمل باستراتيجية المرونة الحضرية لإعادة الإعمار في سورية

من أجل تطوير منهجية إعادة الاعمار المتبعة في سورية تمّ القيام بدراسة الوضع الراهن للمدن السورية وتقييم آثار الأزمة فيها ودراسة وتقييم الأطر الإدارية والقانونية والتخطيطية الخاصة بها، للوقوف على مدى الخلل في اتجاهات التنمية المتبعة، تمهيداً لوضع الاقتراح المناسب لتفعيل المرونة ضمن الخطط التنموية والإدارية لمختلف المناطق المتضررة، بما فيها حي بابا عمرو أحد أحياء مدينة حمص الذي شهد دماراً شبه كامل ليكون مثالاً يحتذى به في باقي المدن السورية المدمرة.

1-1- تقييم الواقع التنموي في سورية في ظل الأزمة (الاضرار والاحتياجات)

أدت الأزمة التي تواجهها سورية إلى تراكم واتساع دائرة التحديات لتتخطى مسألة نقص الخدمات التنموية لتصل إلى الاستنزاف المفرط لرأس المال البشري، وحجم دمار وخراب كبير في أماكن السكن والعمل والبنية التحتية، وأهم ما راكمته الأزمة تهديد في النسيج الاجتماعي والوطني المتعايش منذ مئات السنين وغير ذلك من التحديات وتتمثل بالآتي:

- **العدد الكبير من النازحين واللاجئين** الذي تجاوز نصف السويين تقريباً**[20]** والذين يشكلون بقدراتهم رأس مال بشري لا غنى عنه في عملية التنمية إلا أن هناك هوة بين الحاجة لهم وبين المستقبل الذي سيتم تأمينه وتوفير شروط حقيقية لعودتهم.
- **التدمير الحاصل للبنية التحتية والعمرانية** أدى إلى تغيير ديموغرافي كبير لعدم وجود ما يثبت ملكية النازحين لمنازلهم نتيجة الحرائق والدمار الكبير وبالتالي عدم قدرتهم العودة إلى مدنهم، وهذا كله أدى إلى تغيير التركيبة السكانية في سورية حيث انخفض حوالي 12.5% من عدد سكانها منذ عام 2011 حتى عام 2016 **[20]** إضافة إلى أن التهجير الداخلي أدى إلى زيادة الضغط السكاني على المدن التي استقبلت الوافدين اليها من مناطق الدمار ترافق بزيادة الطلب على الموارد والخدمات الرئيسية في حين أن البنى التحتية والخدمية غير مؤهلة للاستجابة لهذه المعطيات بالأساس.
- **تدمير البيئة والموارد الطبيعية**، تمثل بالضغط على المرافق العامة من تدمير لنظم الصرف الصحي وسوء معالجة النفايات وتلوث للهواء وتخريب الغطاء النباتي نتيجة الحرائق وعملية الاحتطاب **[21]**
- **الشلل الاقتصادي** الناتج عن عدة أسباب منها العقوبات المتخذة من قبل المجتمع الدولي على المؤسسات الاقتصادية في سورية، والدمار الهائل في البنية التحتية وانهيارات في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحة، حيث تقدر إجمالي الخسائر الاقتصادية ب 226 مليار دولار **[2]**، وارتفاع معدل البطالة من 8.3 % عام 2010 إلى

50% تقريباً عام 2018، وكذلك 67 % من قدرة سورية الصناعية دمرت بشكل كامل، وقيمة خسائر القطاع السياحي نحو 14 مليار دولار **[20]**

- **ارتفاع معدل الفقر والحاجة** حيث أصبح أربعة من أصل خمسة سوريين يعيشون في حالة فقر، ووصلت نسبة السورين الذي يقعون تحت خط الفقر المدقع 64.7% **[17]**. متزامنا مع انحدار الناتج المحلي الاجمالي من 60 مليار دولار عام 2011 إلى 30 مليار عام2017 **[20]**، نتيجة اعتماد الحكومة اقتصاد الحرب، أي دعم المعركة العسكرية اقتصادياً وتراجع الانتاج.
- **تدهور الحالة الاجتماعية** التي تشير إلى التراجع الكبير في مؤشرات الحماية الاجتماعية من حيث عدم تمكين الأفراد الوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات كالمياه الصالحة للشرب والغذاء واللباس والسكن والرعاية الصحية، ويعد قطاع السّكن من أكثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية تضرراً في سورية حيث قدر عدد المنازل المدمرة فيها 1.5 مليون منزل منها 400 ألف منزل دمر بالكامل**[2]**، أمّا من حيث قطاع التّعليم فإنّ واحدة من كل ثلاث مدارس لا يمكن استخدامها إما لأنها متضررة أو لأنها أصبحت مأوى للعائلات المشرّدة، وفيما يتعلق بالقطاع الصحي فقد تعرض معظم قطاع الاستشفاء والصناعات الدوائية إلى التخريب وأصبح 38% منه خارج الخدمة **[2]** ، كما أنّ هناك أكثر من 13.1 مليون شخص بمن فيهم 5.3 ملايين طفل بحاجة إلى مساعدة إنسانية مستعجلة منقذة للأرواح في عام 2018 **[15]**.

تشير التأثيرات الخطيرة للأزمة السورية إلى استمرار الانخفاض الكبير في مستوى التنمية. إذا لم يتم تدارك وإدارة هذه الأزمة وفق أسس ومبادئ مرنة تنطلق من التخطيط للعيش المستدام وإعادة ترتيب أولويات القطاعات من خلال رؤية متكاملة للحد من الأخطار وللاستجابة للاحتياجات الحالية من جهة والاستعداد لمرحلة الانعكاسات ما بعد الازمة، وهذا مرتبط بالتنسيق الإداري والتشريعي والتخطيطي الأنسب. وهنا تظهر ضرورة تقييم الأطر القانونية والإدارية والتخطيطية ومستوياتها في سورية لإمكانية دمج عملية إعادة الإعمار في السياسات والخطط وتجاوز الإشكاليات التي تعترضها.

1-2- دراسة وتقييم الأطر الإدارية والقانونية والتخطيطية الخاصة بإعادة الإعمار في سورية

تتطلب المأساة التي تعرضت لها المدن السورية عمل دؤوب لتنمية الاستجابة الانسانية وردم الهوة بين واقع الخراب الراهن وتأمين مستقبل مستدام من خلال استراتيجيات كفيلة بالتخفيف من الآثار اللاحقة للأزمة، ولكن يتضاءل الأمل لتحقيق هذا الانجاز لا سيما في ظل الحلول والإجراءات الحالية التي تُتخذ من قبل المعنيين والتي لم تتعدَّ مسألة إصدار قوانين لا تمهد لعملية إعادة إعمار حقيقي ومن هذه **القوانين[20]: المرسوم التشريعي رقم 66 للعام 2012** الذي يوفر الأساس القانوني والمالي للتعمير في عدة مناطق استعادتها الحكومة أو بغرض إعادة تطوير مناطق السكن العشوائي وبموجبه تمّ إحداث منطقتين تنظيميتين في محافظة دمشق جرت فيهما عمليات هدم أدت إلى تغيير طبيعة ملكيات ومساحات سكنية وأراض زراعية في بساتين الرازي تدريجياً، **والقانون رقم 23 لعام 2015** الخاص بتنفيذ التخطيط وعمران المدن، **والقانون رقم 3 لعام 2018** الهادف إلى تهيئة الأرضية التشريعية لإعادة الإعمار من خلال إزالة الأنقاض والمباني المتضررة في سورية والذي سيؤدي إلى ضياع الحقوق والممتلكات، ولضمان حفظها فقد **صدر القانون رقم 10 لسنة 2018** الذي اشترط إثبات الملكية من خلال حضور صاحب العقار أو قريبه حتى الدرجة الرابعة بشرط تقديم الوثائق والمستندات المؤيدة لحقوقهم لمدة شهر من تاريخ الإعلان، وإلّا ستتمكن الوحدة الإدارية من وضع يدها على العقارات وذلك عند تطبيق ما ينص عليه القانون بإحداث مناطق تنظيمية جديدة ضمن الحدود الإدارية لمدن وبلدات في أنحاء سورية للتنمية أو إعادة الإعمار.

بموجب هذه القوانين يتم إعداد خطط إعادة إعمار الحالية والتي بدورها ترتبط بالإطار التخطيطي العام في سورية الذي يتم العمل فيه على عدة مستويات: **المستوى الوطني** وينتج عن العمل على هذا المستوى وضع مسودة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي لمدة 15 سنة والخطط الخمسية القطاعية، والجهة الإدارية المنوطة بذلك وزارة الأشغال العامة والإسكان وهيئة التخطيط الإقليمي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ورئاسة الوزراء، و**المستوى الإقليمي** وفيه يتم وضع خطط إقليمية وقطاعية لمدة 10 سنوات من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان وهيئة التخطيط الإقليمي، **والمستوى المحلي حيث** يتم فيه وضع المخططات التنظيمية لمدة 20 سنة من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان التي تنفذ المشاريع التنموية مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة والوزارات القطاعية المختصة، **أي يتجسد دور هذه المستويات في خطط إعادة الإعمار من خلال إعدادها في ضوء توجهات التنمية على كل مستوى. إلّا أنّه مما سبق لوحظ وجود تداخل في المهام والمسؤوليات وعدم التنسيق بين الجهات، الأمر الذي يجعل اتخاذ القرار التخطيطي والتنموي متعدد الجهات والمستويات، كما أنّ التنمية القطاعية التي لا تأخذ بالاعتبار البعد المكاني تؤدي إلى التباينات التنموية بين الأقاليم وضمن الإقليم الواحد وهذا بالطبع انعكس على عملية إعادة الإعمار الحالية التي افتقرت إلى رؤية استراتيجية واضحة ومرنة وهذا ما لوحظ من خلال ما يتم القيام به لتجاوز الأزمة حيث لم يتخطَّ الأمر مسألة تنظيم مناطق سكنية محددة كما في مشروع المخطط التنظيمي لإعادة إعمار حي بابا عمرو، والذي تمّ إعداده وفق الأسس التقليدية للتخطيط العمراني التي لم يتم تطويرها.**

1-3- إعادة إعمار حي بابا عمرو- حمص (التحديات وأولويات العمل)

الشكل رقم (2): موقع حي بابا عمرو في مدينة حمص
المصدر: [25]

مدينة حمص ثالث أكبر المدن السورية تتمتع بموقع استراتيجي متوسط بالنسبة للبلاد فهي واصلة للمحافظات الأخرى والعقدة الأكبر للمواصلات في سورية، شكّل عدد سكانها 75% من سكان المحافظة **[12]**، حيث بلغ مليون ومئتي شخص عام 2010 إلا أنه نخفض إلى النصف تقريباً**[13]** بسبب عملية النزوح التي شهدتها المدينة نتيجة النزاع المسلح والهجمات الإرهابية في المدينة والذي أسفر عنها الدمار الشبه كامل لمعظم أحيائها، بما فيها **حي بابا عمرو** مما أدى إلى نزوح سكانه إلى الأحياء المجاورة أو المحافظات السورية الأخرى وبالتالي تقليص عدد سكانه من 35000 نسمة عام 2010 ليصبح العدد 5000 نسمة عام2017. يقع الحي في الجنوب الغربي لمدينة حمص بالقرب من مداخلها الرئيسية ومن جامعة البعث ويقع على طريق مهم (طريق حلب- دمشق الدولي) كما هو موضح في الشكل رقم (2)، **حي بابا عمرو** أحد المناطق المخالفة ذات كثافة متوسطة ونمط سكني شعبي والذي اقترح تنظيمه من جملة المشاريع الاستراتيجية للتنمية العمرانية في المدينة، إلا أن النزاع المسلح لم يوقف العمل وفق المخطط فحسب، بل أدى إلى التدمير شبه الكامل للحي حيث قدرت

نسبة الضرر فيه ما بين 50–90%**[9]. والتساؤل هنا حول الأدوار التي قام بها المعنيون لتجاوز هذه الازمة وردود الأفعال تجاه الدمار الحاصل؟**

1-4-1- تقييم الجهود المحلية لإعادة إعمار حي بابا عمرو

حي بابا عمرو من الأحياء الأولى التي وضعت في أولويات خطط الإعمار في مدينة حمص والتي تمثلت بوضع إطار قانوني وتأسيس هيئة تنظيمية لقضايا إعادة البناء، فقد شكلت وزارة الإدارة المحلية لجنة إعادة إعمار في محافظة حمص مؤلفة من الفنيين المعنيين في الوزارة ومجلس مدينة حمص والمحافظة، وهي تابعة للجنة المركزية التي تأسست عام 2012 برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير الإدارة المحلية**[9]**. وظيفة اللجنة هي تقييم المخطط التنظيمي القديم لحي بابا عمرو بهدف إعادة إعماره بشكل يؤمن كافة الخدمات والأبنية بشكل لائق من أجل عودة المواطنين إلى الحي. ووفقاً لدراسة اللجنة فقد أقر مجلس المدينة المخطط التنظيمي العام لإعادة إعمار حي بابا عمرو بصيغته النهائية عام 2015 وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /5/ للعام 1982 وتعديلاته على مساحة 217 هكتار وذلك بالعمل وفق عامل الاستثمار الجديد لزيادة ارتفاع المباني بحيث تصبح 10 طوابق، ووفق ذلك يضم الحي **465 مقسماً سكنياً** ومباني الخدمات من مشافٍ ومدارس ومبانٍ استثمارية وترفيهية **[9]** يوضح الشكل رقم (3) المخطط التنظيمي المصدق لحي بابا عمرو.

الشكل رقم (3): المخطط التنظيمي المصدق لحي بابا عمرو- حمص عام 2015
المصدر: مجلس مدينة حمص- قسم التخطيط- 2019

يلاحظ أنّه تمّ إعداد المخطط التنظيمي لحي بابا عمرو والتصديق عليه باعتباره أرضاً فارغة دون الأخذ بالاعتبار هويته وواقعه قبل تعرضه للدمار سواء من حيث التنظيم أو من حيث مدى توافر الخدمات الحضرية كونه كان منطقة عشوائية وهذا سيشكل تحدياً تراكمياً يفرض إعادة النظر في عملية دراسة المخطط ليكون وفق رؤية استراتيجية تنموية مرنة تراعي الماضي والحاضر والمستقبل وهنا يأتي دور المقاييس المطورة في البحث لاستخدامها في تقييم مرونة المخطط المقترح من خلال إعطاء صورة نوعية تقريبية عن مدى الالتزام بمعايير كل المجالات، كما هو موضح في الجدول (3)

الجدول رقم (3): نتائج تقييم المخطط التنظيمي المصدق لحي بابا عمرو وفق المقاييس المقترحة في الدراسة

المرونة البيئية	المرونة الإدارية
تبيّن أنّه لم يكن الحفظ البيئي من ضمن توجهات المخطط، كما لم يؤخذ بالاعتبار الأثر البيئي للمخطط والتكيف مع التغير المناخي، كما أن التكثيف الحضري لم يلحظ إلا من خلال العمل وفق عامل الاستثمار دون لحظ أهمية دمج الاستعمالات لتأمين سهولة الوصول الآمن للجميع.	بالرغم من أهمية التطوير القانوني التشريعي التخطيطي لعمليات إعادة الإعمار إلا أنه تم إعداد المخطط وفق أسس المرسوم التشريعي رقم 5 للعام 1982م الذي لم يتم تطويره وفق متطلبات الحياة المعاصرة بل يعمل وفق معايير تقليدية كمية بالدرجة الأولى نتج عنها مخطط ينظم استعمالات الأراضي فقط، كما أنه لم يتم الاستفادة من مبدأ المرونة الذي يشير إلى ضرورة أن يعمل الهيكل الإداري وفق خطط التأهب للكوارث وتحديثها باستمرار ووجود احتياطي في التنظيم المؤسساتي والعمل وفق نظام (أسفل – أعلى) وهذا ما لم يلحظ في توجهات المخطط.

المرونة الاجتماعية	المرونة الاقتصادية
لم تتم صياغة المخطط وفق ما يتطلبه سكان الحي المتأثرين به ولم تكن لهم أية مشاركة في إعداده حيث قامت لجنة الإعمار فقط بتقييم الأضرار ونسبة الدمار الحاصل في حين كان من الممكن إشراك السكان وتحفيزهم بما يعزز التماسك الاجتماعي وزيادة قدرتهم على التصدي للأزمات وهذا لم يكن من ضمن مهام لجنة إعادة الإعمار التي يجب أن تضم ممثلين من سكان الحي، كما لوحظ أنه لم يكن الحد من الفقر الحضري الذي يعتبر من أولويات المرونة من ضمن توجهات المخطط، كما أنّه عدم دمج الاستعمالات لا يساهم في تكيف الحي ليكون مرناً من خلال التنوع والشكل الحضري المتعدد المراكز.	لم يتم توضيح نوع الاعمال الاستثمارية المقترحة وهل تتضمن تأمين فرص عمل لسكان الحي حيث لم تتم دراسة إمكانيات الحي التي تحفز لإقامة مشاريع تنموية فيه، كما أنه لم يتم تحديد خطة التمويل ومصادره.

المصدر: إعداد الباحثة

من قراءة التقييم السابق تبيّن بُعد المخطط المقترح عن المرونة الحضرية، حيث اعتمد الأساليب التنموية المتوارثة والتقليدية استمر العمل بها بعد الأزمة التي تطلبت سرعة في الاستجابة وآلية عمل مرنة تواكب التغيرات السريعة التي اعتلت الحي.

1-4-2- استراتيجية إعادة إعمار حي بابا عمرو في حمص

بناء على متطلبات الوضع الراهن للحي المدروس تظهر مجموعة تساؤلات منها:

- كيف يمكن جعل سكان الحي بما فيهم المهجرين يعيشون ضمن أفضل الظروف التي تلبي احتياجاتهم وتشجعهم للعودة؟
- كيف يمكن تعزيز النمو المستدام لتحويل التحديات إلى فرص جديدة لجعل الحي متماسكاً وآمناً ومرناً؟
- هل يمكن للحي وما يتبع فيه من سياسات مواكبة التغيرات الاقليمية والحضرية، والحفاظ على البيئة ؟

للإجابة على هذه التساؤلات لا بد من صياغة رؤية استراتيجية لا تضمن فقط التخفيف من التحديات، بل خلق حالة من الاستقرار والأمن الحضري في الحي تنعكس بدورها على بقية الأحياء وبالتالي المدن السورية الأخرى، حيث تتحدد **الصورة التي سيكون عليها الحي في المستقبل حتى عام 2040: وهي تحويل الحي إلى منطقة مرنة حضرياً ومستدامة تحقق العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية، وتعزز التشاركية وتتأهب للأزمات وتضمن العيش بسلام بما يحقق مبادئ المرونة الحضرية.** ولتحقيق ذلك يمكن الاعتماد على ما تمّ التوصل إليه في الدراسة النظرية لصياغة الاستراتيجية الخطوة الأهم والوسيلة الفعالة لتجسيد الرؤية من خلال **تحديد الأهداف** للنظر في إمكانية التغيير نحو المرونة الحضرية، وهذه الأهداف يمكن تصنيفها في المجالات التنموية المتكاملة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية). كما هو موضح الجدول رقم (4)

الجدول رقم (4) عناصر الاستراتيجية المقترحة وأهدافها في مجالات التنمية (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية)

المجالات	العناصر الأساسية	الأهداف
المرونة البيئية	تنمية مضغوطة ومناخ مرن (تكيف مع التغير المناخي– النقل الصديق للبيئة – التجديد الحضري – كفاءة استخدام الطاقة)	تحقيق حفظ مياه الشرب ومعالجة النفايات ومياه الصرف وإعادة استخدامها في استعمالات أخرى وتأسيس شراكة (قطاعات عامة وخاصة) لتأمين مرافق المرونة الحضرية، – دمج الاستعمالات
المرونة الاجتماعية	حي متعاون ومرن (التماسك الاجتماعي)	تعزيز المرونة الاجتماعية– مجانية التعليم والرعاية الصحية – استخدام النقل الصديق للبيئة للجميع– تعزيز التعليم الإلكتروني– تأمين بنية تحتية تقنية رقمية– الاستثمار في شباب الحي.
المرونة الاقتصادية	حي ذكي ذو كفاءة اقتصادية (اقتصاد قائم على المكان– احتضان تكنولوجية حديثة)	دعم اقتصاد المدينة – خفض معدل البطالة– تأمين فرص عمل محلية قريبة من السكن في الحي.
المرونة الإدارية	حي تعاوني تشاركي (الانتقال إلى الحوكمة والتدرج في صنع القرارات (أسفل– أعلى)	تعديلات إدارية وقانونية وتنظيمية على مستوى المدينة لينعكس ذلك على مستوى الحي بما يتلاءم مع متطلبات المرونة الحضرية

المصدر: إعداد الباحثة

تعتبر العناصر السابقة بمثابة **دعائم استراتيجية المرونة** التي تختلف مساهماتها في التصدي لكل تحدي من التحديات المواجهة للمدن السورية حسب الأهداف الخاصة بكل منها والذي يعتبر تحديدها أمراً هاماً للمتابعة في الاستراتيجية وهذا يستوجب اتخاذ الإجراءات وتحديد أولويات العمل اللازمة لتحقيق كل هدف، كما هو موضح في الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): مصفوفة أولويات العمل التنفيذية اللازمة لإعادة إعمار حي بابا عمرو بشكل مرن ومستدام

دعائم الاستراتيجية	اولويات العمل التنفيذية
حي مرن متكيف مناخياً	إنشاء مباني خضراء– حفظ مياه الشرب وتأمينها بشكل منظم في الحي من بعد تنظيمه عمرانيا، ومعالجة النفايات (تحويلها لوقود حيوي من خلال تخصيص شاحنات لجمع كل نوع من أنواع النفايات) ومعالجة مياه الصرف وتأسيس شراكة (قطاعات عامة وخاصة) لتأمين مرافق المرونة الحضرية لمواجهة تحديات تغير المناخ، استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل (الشمس، الرياح..)
حي مرن اجتماعياً	تعزيز المرونة الاجتماعية من خلال مشاركة السكان(إزالة الركام والحطام وتقديم الآراء في وضع الأهداف السياسات) والمستثمرين والقطاع الحكومي في الإعمار– إنشاء فراغات حضرية وساحات عامة تعزز التفاعل– الإسكان الاجتماعي– تعزيز المشي والنقل بالدراجات الهوائية – تبادل الخبرات الدائم مع مدن وأحياء عالمية أخرى قامت بتطبيق المرونة – إنشاء مقاهي للتعليم الالكتروني– استخدام مبدأ التشاور
حي يحتضن تقنيات حديثة	إنشاء تكنولوجيا ذكية تفيد في جمع أفضل البيانات، وتوفير بنية تحتية رقمية توفر إمكانية الوصول وفرصة لجعل المدن أكثر جاذبية تعمل بذكاء للاستجابة للضغوط والأزمات – نظام مرور ذكي– إنشاء مختبرات ومراكز تكنولوجيا للتدريب وبالتالي إعداد جيل رقمي ذكي
حي تعاوني تشاركي	إنشاء شراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة **لتشكيل لجنة إعادة إعمار الحي**، إنشاء مرصد للمرونة الحضرية على مستوى مدينة حمص لمتابعة إعادة إعمار المناطق والأحياء التابعة لها، توفير أدوات تحليلية لدى المعنيين تعمل وفق مؤشرات قياس المرونة الحضرية – عقد مؤتمرات ومعارض لتوضيح مفهوم وفوائد المرونة لإمكانية تحديد أفكار خلاقة من المشاركين

المصدر: إعداد الباحثة

انطلاقاً من السياسات والأهداف السابقة والتي تشير إلى مواكبة التطور السريع في الحياة التقنية العصرية ونظرا لأن المعرفة المعلوماتية هي السلعة الأكثر قيمة بالمفهوم الاقتصادي الحديث، يقترح إعادة إعمار حي بابا عمرو ليكون حيّاً رقمياً مرناً ومستداماً من خلال توفير بيئة مناسبة تعمل على استقطاب الأنشطة التقنية والاستثمارات المختلفة، مما يوفر فرص عمل تشجع السكان المهاجرين على العودة، وتجديده بالاعتماد على سياسة الدمج المقترحة ومبادئ الشكل الحضري المرن المتعدد المراكز من حيث تخصيص زونات للاستعمالات المدمجة من وحدات سكنية ومحال تجارية وزونات ترفيهية واجتماعية وثقافية ومنطقة أعمال واستثمارية (مراكز تقنية ورقمية وصناعات نظيفة وتقنية). وهذا ما يؤمن الخروج عن نمط السكن الشعبي وزيادة الكثافة إلى 350 شخص بالهكتار باعتماد التوسع الشاقولي من أجل تقليل المساحة الافقية المبنية للسكن وغيره، وبما يساهم في زيادة المناطق المفتوحة في الحي، حيث يقترح إعمار أنماط من السكن المختلط بنسبة 35% من مساحة الحي أي تخصيص **75.9 هكتار** للاستعمالات السكنية وإذا فرضنا أن ثلث هذه المساحة سكناً برجياً منفصلاً مختلطاً بارتفاع (طابقين تجاري+ 8 سكن) بمساحة للمقسم **1200م2** بنسبة بناء 40% اي مساحة الطابق الواحد 480م2 يتضمن 4 شقق أي تأمين ما يقارب 6720 مسكن لعدد سكان حوالي 37632 نسمة باعتبار متوسط حجم الأسرة في حمص **(5.63) [5]**، وكذلك إذا فرضنا ثلثي الزون السكني هو نمط سكن طابقي مرتفع (6 طوابق) بمساحة مقسم 900م2 بنسبة بناء 40% أي بمساحة 360 م2 للطابق بمعدل 3 شقق أي تأمين ما يقارب **11736** مسكن لحوالي **66073** نسمة. وأيضا حسب الاسس التخطيطية فإنه يمكن اقتراح نمط سكن فردي (فيلات) بنسبة 2% من المساحة المخصصة للسكن وبمساحة مقسم 330م2 أي تأمين 46 وحدة سكنية وبذلك فإنه ثلث مساحة الحي ستعمل على تأمين 18502 مسكن لعدد سكان يقارب 100 ألف نسمة اي زيادة 65 الف نسمة عن التعداد الحالي. **وهذا يعزز سياسة الاستدامة بالتوجه نحو التوسع الشاقولي مع تأمين تنوع في العرض السكني والتمازج الاجتماعي لكافة الفئات والأعمار من خلال الاختلاف في مساحة الشقق ضمن البناء الواحد.** من ناحية أخرى وبالاستفادة من موقع الحي الاستراتيجي وتوضعه على الطريق المتفرع من طريق حلب دمشق الدولي وقربه من محطة قطارات حمص يقترح إحداث تنمية اقتصادية (مناطق عمل ومناطق ثقافية وتجارية استثمارية) بتطوير مركز حيوي رقمي تقني فعال، يراعي موجبات الاستدامة يمكن أن يخفف الضغط عن مركز مدينة حمص يتوضع على طول الطريق الدولي المتوجه نحو مركز المدينة، ويتضمن مراكز

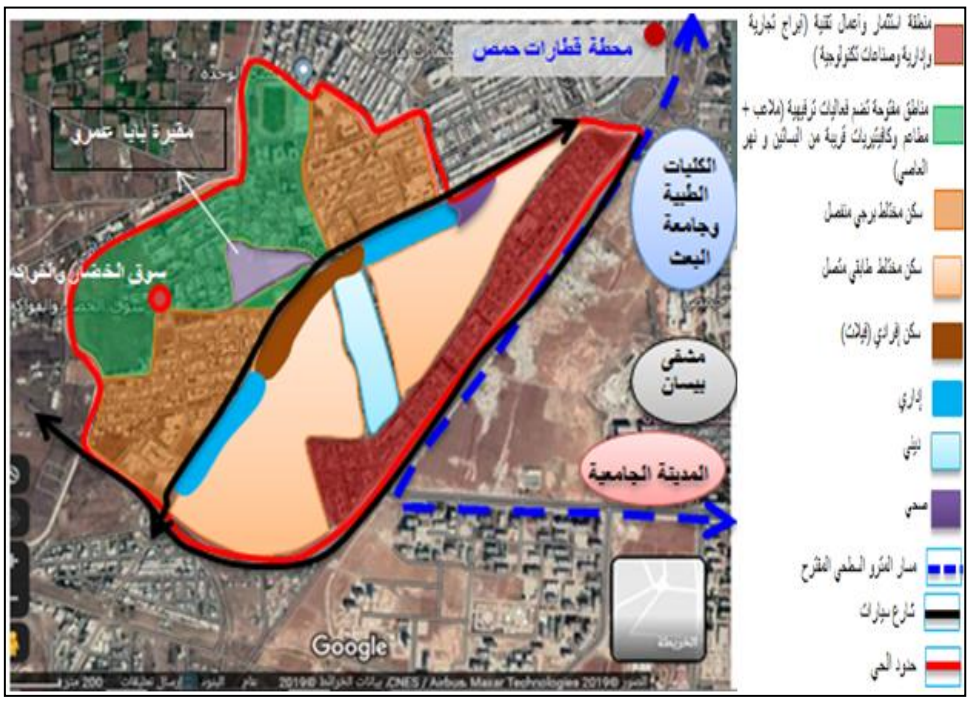

الشكل رقم (4): مخطط استعمالات الأراضي المقترح لإعادة إعمار حي بابا عمرو في حمص.

المصدر: إعداد الباحثة

للتكنولوجيا والتدريب للدعم بالبيانات التي تزيد من ذكاء الحي ومراكز صناعات نظيفة (تكنولوجيا) لتوفير فرص عمل للشباب، وتعزيزاً لاقتراح التنمية الاقتصادية وبالاستفادة أيضاً من وجود محطة القطار وانطلاقاً من العلاقة التبادلية بين استعمالات الأراضي والنقل التي تساعد في اختيار نمط التنقل الملائم للاستعمالات المقترحة، وبهدف ربط مركز مدينة حمص مع الفعاليات الاقتصادية المقترحة والتوسع الشمالي والغربي، وبالاستفادة من إمكانية إقامة مترو سطحي في مدينة حمص أكثر من غيرها، فإنّه يقترح تفعيل إحدى بدائل **نظام النقل العام الأخضر**، مثل تحديد مسار المترو السطحي على طول الطريق الدولي لتعزيز التنمية الاقتصادية الموجهة بالنقل العام ويخدم كلاً من المدينة الجامعية وجامعة البعث والكليات الطبية القريبة، وهذا ما يحقق إمكانية الوصول العادل للسكان، ويُستكمل تطبيق نظام النقل الأخضر باقتراح شبكة لشوارع المشاة وخاصة ضمن المجاورات السكنية المقترحة. وبالنسبة للاستعمالات الأخرى وحسب الاسس التخطيطية السورية فإنه للاستعمالات الإدارية يخصص (**1 هكتار**)، **و**للاستعمالات الدينية (**4.5 هكتار**)، وللاستعمال الصحي (**0.5هكتار**)، يوضح الشكل رقم(4) مخطط استعمالات الأراضي المقترح لإعادة إعمار حي بابا عمرو.

الاستنتاجات والتوصيات:

أشارت الدّراسة إلى مجموعة النتائج الآتية:

- إن المرونة الحضرية لا تُعنى بإعادة الإعمار عقب الأزمات فحسب، بل هي قدرة الأنظمة الحضرية على توقع هذه الأزمات والكوارث (الطبيعية والبشرية) وتفاديها قدر الإمكان أو التكيف معها وتحملها والتعافي منها.
- إن أنماط التنمية التقليدية المتبعة في سورية والتداخل في المهام والمسؤوليات والعمل وفق القوانين التقليدية لتنظيم البناء فقط، جعل اتخاذ القرار التخطيطي والتنموي متعدد الجهات والمستويات، الأمر الذي انعكس على الاستجابة للأزمة الحالية وعلى عملية إعادة الإعمار التي افتقرت إلى رؤية استراتيجية شاملة ومرنة.
- غياب المعرفة بالمرونة الحضرية لدى المسؤولين عن إعادة الإعمار في سورية، ظهر في عدم العمل وفق مراحل إعادة إعمار أكثر مرونة ترافق ذلك مع عدم وجود معايير لقياس الاجراءات المتخذة فيما إذا كانت تحقق المرونة أم لا.
- تم إعداد مخطط إعادة إعمار حي بابا عمرو في حمص وفق المرسوم التشريعي رقم/5/ للعام1982 الذي لم يتم تطويره ليواكب التغيرات الطارئة على المدن، فجاء المخطط بعيداً عن المرونة ولا يلبي حاجيات سكانه ومتطلباتهم.

انطلاقا من النتائج السابقة يوصي البحث بالآتي:

- إدراك أهمية المرونة الحضرية وضرورة إدراجها ضمن الخطط الوطنية التنموية الاستراتيجية بحيث تكون ركناً أساسياً فيها، وهذا ما يتطلب بدوره تحديث وتطوير القوانين والتشريعات التخطيطية لتكون وفق مبادئ المرونة الحضرية تواكب التغيرات السريعة عبر التنبؤ بها، ووضع الأسس والخطط اللازمة للتكيف معها.
- إنشاء مرصد خاص بالمرونة الحضرية يعمل وفق نظام تقني رقمي في المدن السورية بما فيها مدينة حمص لمتابعة قضايا المناطق والأحياء التابعة لها، ويكون هذا المرصد تابع لمجالس المدن يتضمن الكوادر الإحصائية المؤهلة لإمكانية الحصول على البيانات المحدثة باستمرار والضرورية لدى متخذي القرار، مع التأكيد على أهمية تخصيص ميزانية توضع في صندوق للطوارئ يكون موجود في كل مدينة من أجل التمويل في حال حدوث أية كارثة أو أزمة.

- ضرورة توفير أدوات تحليلية أو أنظمة تقييم تعمل وفق معايير المرونة الحضرية تزود صانعي القرار بنتائج استباقية تساعدهم في الحكم على واقع أي حالة ووضع الخطط المناسبة.
- ضرورة تطوير مراحل إعادة الإعمار في سورية لتكون أكثر مرونة تأخذ بعين الاعتبار واقع المنطقة المدروسة قبل وأثناء وبعد الأزمات، مما يساهم في إعداد خطط إعادة إعمار ناجحة شاملة عبر الرصد والمتابعة المستمرة.
- تشكيل لجنة المرونة الحضرية تكون مسؤولة عن إعادة الإعمار في كل مدينة تتضمن الخبرات التخطيطية والاستراتيجية المتخصصة بإدارة الأزمات وتحرص على أن يكون منهج المشاركة لكل من السكان المحليين والقطاع العام والخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة هو انعكاس لمتطلباتهم ولتوجهاتهم في القرار المتخذ بشأن إعادة الإعمار.

References

1. Aslan, H, ***Global Experiences in Reconstruction Of Historic Cities - Lessons Learned And Their Reflection On Syrian City Centers***, Syndicate, Syrian Engineers, Tartous, Syria, 2016.
2. Al-Shamaa. *M* ***: The Cost of Reconstruction - Implications of the Crisis on Various Service Sectors***. BRIDGE Center for Peace building and Democracy, Syria**,** 2016
3. A network of 100 resilient cities around the world http://www.100resilientcities.org
4. BERNA, B .***analysis of the post disaster reconstruction process following Turkish earthquakes.*** Izmir Institute Of Technology, turkey, 2004.
5. Central Bureau of Statistics in Syria. http://cbssyr.sy/indicator/hp-moh.htm
6. Council Management of the United Nations Human Settlements Program. ***Assessment and Reconstruction in the Aftermath of Conflicts and Natural and Artificial Disasters***. twentieth session, Nairobi, April 2005.14P
7. Marzuff, J.M. ***Worldwide urbanization and its effects on birds, In Avian Ecology and Conservation in an Urbanizing.*** Academic Publisher, 2001.
8. Mahdi Hussein. M .***The Impact of the Resilient Urban Form on City Resilience***. Journal of Engineering and Technology, Baghdad, Folder 34, Part (A), No. 102016, 487-501 p
9. Ministry of Local Administration and Environment in Syria. ***Reassessing the organizational chart of Baba Amr neighborhood and the system of building***. http: // www.mola.gov.sy/
10. Mori, M .**Building Toyama with the compact city strategy**. Japan, Eco-Future City Toyama, New Approaches to Confronting Climate Change, OECD Workshop Proceedings, 2009
11. Pioneered By The Rockefeller Foundation .***Vejle's Resilience Strategy***, www.resilient.vejle.dk
12. Planning and International Cooperation Authority, first basic national report for the project (Syria 2025). ***Population and potential areas of population development trends during the next two decades, basic future field challenges-space for possibilities, opportunities and options***. 2007, 25 p
13. The Demographic Report**.** ***Forced Dispersion***. The State of Man in Syria, Syrian Center for Policy Research, Damascus, Syria, 2016, 154 pp.
14. Urban Resilience Summit 2017, The 100 Resilient Cities website, www.100resilientcities.org.
15. UNICEF, 2016

16. UNISDR, The United Nations Office For Disaster Risk Reduction ***.How to Make Cities More Resilient A Handbook for Local Government Leaders*.** A contribution to the Global Campaign 2010-2015, Making Cities Resilient -My City is Getting Ready!, Geneva, 2012,100p.
17. United Nations Development Program, UNDP. ***The UNDP Response to the Crisis in Syria (Towards Restoring and Preserving Livelihoods)***. Semi-Annual Report, 2014, 16 p
18. United Nations, **NUA - New Urban Agenda**. ***Quito Declaration On Sustainable Cities and Human Settlements For all***. Adopted At (Habitat III) In Quito 2017.
19. United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat) ***.Trends in Urban Resilience 2017, for a better urban future***. Nairobi Gpo Kenya, 175p, 2017.
20. United Nations (ESCWA),***The Current Reality and Challenges of Transitional Justice as a Key Part of Building a Sustainable Peace in Syria.***, 2018.
21. United Nations (ESCWA), The National Agenda for the Future of Syri***a. An Environmental and Sustainable Perspective in the National Agenda for the Future of Syria***. Beirut, 2018 . 30p
22. Homs City Council, Planning Department, 2019
23. Hussein. A; Mostafa. A ***.Disaster Management and Reconstruction of Destroyed Areas***. Cairo University, 2007.
24. World bank group- global facility for disaster reduction and recovery .***CRP-City Resilience Program- Supporting Cities To Build Resilience.*** Program brief, 2018
25. www.google.com/maps/search Baba Amr neighborhood - Homs